ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط تطلق إنترسك السعودية

جانب من المعرض السابق

قامت ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط، الشركة الألمانية الرائدة في تنظيم المعارض والمؤتمرات التجارية، وبعد نجاح نسخة إنترسك بدبي، بإطلاق النسخة الجديدة لمعرض إنترسك، المعرض التجاري الدولي البارز للأمن والسلامة والوقاية من الحرائق في المملكة العربية السعودية.

ومن المقرر إقامة النسخة الأولى من إنترسك السعودية الذي تنظمه ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط بالاشتراك مع شركة الحارثي للمعارض (ACE Group)، في الفترة من 2 - 4 مايو 2017 في مركز جدة للمنتديات والفعاليات.

ويعد إنترسك السعودية النسخة الأحدث ضمن 12 معرضا وحدثا تجاريا تنظمها ميسي فرانكفورت لقطاع الأمن والسلامة حول العالم، وهو النسخة الثانية في الشرق الأوسط بعد المعرض الرئيسي - إنترسك في دبي.

ويشارك في معرض الأيام الثلاث أكثر من 125 عارضا من 20 دولة ويستهدف الشارين من السوق السعودية حيث تفيد شركة الاستشارات الأمريكية Homeland Security Research ان الإنفاق على المنتجات المتعلقة بالجانب الأمني من المتوقع أن يصل إلى 15.4 مليار دولار في 2018.

وحتى الآن تعد استجابة الصناعة رائعة حيث أكد 16 شريكا للإطلاق على مشاركتهم في النسخة الافتتاحية للمعرض منها اكسس كوميونيكيشنز، بريستول لهندسة الحرائق، - كوركودس، سي بي بلاس، دهاو تكنولوجي، دورما + كابا، دراجر جنيتك، هاركو جروب، HID جلوبال، Hikvision ، مايلستون، نافكون، نيداب، مجموعة شركات نيدب، بيلكو باي شنايدر الكتريك، بروميس تكنولوجي، سميث ديتكشن، والرابطة البريطانية لصناعة الأمن (BSIA).

وقال أحمد باولس الرئيس التنفيذي في ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط: «تعد المملكة العربية السعودية من أسواق الأمن سريعة النمو ، حيث تعزز المملكة من الإجراءات التي تضمن سلامة حدودها وحماية البنية التحتية التجارية والبتروكيماوية الهامة.

«تجدر الإشارة إلى أن عدد الزوار التجاريين السعوديين لمعرض إنترسك دبي زاد بنسبة 53 % في الفترة من 2012 إلى 2016. ويسعدنا جلب إنترسك السعودية مباشرة إلى المعنيين الرئيسيين حيث يمكن للاعبين الدوليين زيادة حصتهم السوقية فيما يمكن للزوار السعوديين الإطلاع على ومواكبة أحدث التقنيات والخدمات العالمية».

وأضاف باولس: «تعد مدينة الميناء جدة التي يصل عدد سكانها إلى أربعة ملايين نسمة المركز التجاري للمملكة وتمثل مقياس النمو الاقتصادي والسياحي، كما أن مكانتها كمركز تجاري ثري التي يرجع تاريخها إلى آلاف السنين يجعلها الموقع المثالي لإنترسك السعودية».

وأضاف موفق الحارث، رئيس مجلس إدارة ACE Group قائلا: «يسعدنا مشاركة شركة الحارثي للمعارض في تنظيم أكبر معارض ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط للأمن والسلامة - إنترسك - في السعودية في 2017».

وتابع الحارث: «تتزايد المخصصات في الموازنة السعودية السنوية للأمن، الخدمات البلدية والصحية والبنية التحتية والنقل إضافة إلى الإنشاءات الخاصة التي تحتاج كلها إلى أحدث المنتجات والخدمات الأمنية».

وتعد شركة نيداب، أحد أكبر 20 موردا لحلول الأمن التجاري في العالم، من شركاء الإطلاق الحريصين على المشاركة بقوة في إنترسك السعودية 2017.

وقال جوست فان دير ويليك، المدير الإداري في نيداب الشرق الأوسط: «لقد أثبتت السعودية أنها أرض راسخة لتقنيات نيداب على مدى أكثر من عشر سنوات الآن حيث تستفيد البنوك، المستشفيات والمواقع الصناعية وغيرها الكثير من حلولنا المتعلقة بمراقبة الدخول، التحقق من المركبات والأفراد بشكل يومي».

وتابع: «يسرنا توسيع ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط لأنشطتها على مستوى المنطقة بإطلاق إنترسك السعودية، ونتوقع أن تتيح لنا هذه المنصة تعزيز وتوطيد علاقاتنا مع محترفي الأمن المحليين والجدد».

كما تعد أكسس كوميونيكيشنز، مورد مراقبة شبكات الفيديو رقم واحد في العالم، والقوة الرئيسية للتحول من مراقبة الفيديو التناظرية إلى الرقمية، تعد من شركاء الإطلاق الرئيسيين في إنترسك السعودية 2017.

من جانبه أوضح مروان خوري، مدير التسويق في أكسس كوميونيكيشنز بالشرق الأوسط وأفريقيا، قائلا: «إنترسك السعودية 2017 إضافة مميزة طال انتظارها لقائمة أحداثنا، ونحن على ثقة من تنظيم حدث على مستوى عالمي لتلبية الحاجات المتنامية لواحد من أهم الأسواق بالنسبة للصناعة في المنطقة.

وستكون «دراجر»، الشركة الدولية الرائدة في مجالات التقنية الطبية والأمنية، من أبرز شركاء الإطلاق وهي المتخصصة في السلامة والوقاية من الحرائق. وقال عماد اللهام، مدير التسويق في دراجر العربية: «يسعد دراجر العربية أن تكون من شركاء الإطلاق للنسخة الافتتاحية من إنترسك السعودية».

وأضاف: «يمثل المعرض المنصة المثالية لاستعراض حلولنا لخدمات الحرائق بقائمة تغطي كافة الجوانب من خلال حلول قبل الحادث، أثناء الحادث وبعد الحادث. ونتطلع إلى لقاء جمهورنا المستهدف مباشرة في المملكة العربية السعودية من خلال المعرض».

زيادة إنتاج المملكة تعود إلى نمو الطلب الصيفي الموسمي

الفالح: أتوقع طلباً قوياً على الخام السعودي

■ «أوبك» ترفع إنتاجها لـ33 مليون برميل كأعلى مستوى منذ 2008

■ اتفاق يعيد شركات نفط كبرى إلى مشاريع النفط العراقية

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي المهندس خالد الفالح

الرياض - «وكالات»: توقع وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي المهندس خالد الفالح طلبا قويا على الخام السعودي رغم ضعف المعنويات، مشيرا إلى أن زيادة إنتاج المملكة ترجع إلى زيادة الطلب الصيفي الموسمي.

وأضاف الفالح بحسب بيان نشرته وكالة رويترز للأنباء «نراقب سوق النفط وسنتخذ إجراء مع أوبك والمنتجين المستقلين إذا لزم الأمر لإعادة التوازن للسوق».

ولمح الفالح إلى أن اجتماع الجزائر الشهر المقبل سيناقش الوضع في السوق بما في ذلك أي إجراء محتمل قد تتطلبه إعادة الاستقرار للسوق.

وتوقع الفالح تسارع تصريف المخزون في كل أنحاء العالم مما سيدعم أسعار النفط.

وكانت وكالة الطاقة الدولية التي مقرها باريس قد قالت إن «انخفاض سعر النفط... أدى إلى تصدر «التخمة» عناوين الأخبار من جديد على الرغم من أن تقييماتنا تظهر في الأساس أنه لا تخمة في المعروض في النصف الثاني من العام».

من جهة أخرى كشفت آخر أرقام نشرتها منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» في تقريرها الشهري، ارتفاع مستوى إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة إلى 33 مليون برميل يوميا.

وقال التقرير الشهري لـ«أوبك» إن إنتاج المنظمة التي تضم 14 عضواً ارتفع لمستوى قياسي في الشهر الماضي، حيث رفع أعضاء في المنظمة الإنتاج لتعويض خسائر نتجت عن هجمات في نيجيريا والنزاع في ليبيا. وتظهر الأرقام التي جمعتها المنظمة من مصادر ثانوية أن «أوبك» ضخت 33.11 مليون برميل يوميا في يوليو بزيادة 46 ألف برميل يوميا مقارنة مع يونيو.

وأظهرت مراجعة «رويترز» لتقارير سابقة لـ«أوبك» أن هذا هو أعلى مستوى منذ العام 2008 على الأقل، حيث زادت السعودية والعراق ثاني أكبر منتج في «أوبك» الإنتاج في يوليو، في حين نجحت إيران ثالث أكبر منتج في تعزيز إنتاجها قليلا، حيث بدأ النمو السريع الذي أعقب رفع العقوبات الغربية عنها في يناير في التباطؤ الآن.

وتتوقع «أوبك» أن يكون الطلب على نفطها الخام في 2017 عند 33.01 مليون برميل يوميا، في المتوسط، مما يشير إلى أن فائض المعروض قد يبلغ 100 ألف برميل يوميا إذا حافظت «أوبك» على استقرار الإنتاج، فيما لم تقم «أوبك» بأي تغيير ملحوظ في توقعاتها للطلب العالمي.

من ناحية أخرى، توقعت المنظمة أن ينكمش معروض النفط من خارجها بواقع 79 ألف برميل يوميا هذا العام، وقالت «أوبك» إنه سينخفض بمقدار 150 ألف برميل يوميا في 2017، بتعديل توقعاتها من 40 ألف برميل في تقرير الشهر الماضي.

علي صعيد متصل قال مسؤولون عراقيون في قطاع النفط إن العراق توصل لاتفاق مع شركات «بي.بي» و«شل» و«لوك أويل» لاستئناف الاستثمارات المتوقفة في حقول النفط التي تطورها هذه الشركات، ما يفسح المجال لاستئناف المشروعات التي توقفت في العام الحالي وزيادة إنتاج النفط الخام في عام 2017.

وتؤجل هذه الاتفاقات - التي جرى التوصل إليها في يوليو وأغسطس - تنفيذ المشروعات إلى النصف الثاني من العام، بعدما خططت الشركات الثلاث لتنفيذها في النصف الأول، حيث تم تعليقها بسبب انخفاض أسعار النفط.

وقال مسؤولون إنه من المنتظر أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة إنتاج النفط الخام العراقي بما يتراوح بين 250 ألفا و350 ألف برميل يوميا في العام المقبل، وينتج العراق حاليا نحو 4.6 مليون برميل يوميا معظمها من المنطقة الجنوبية.

ليبيا: نحتاج إلى زيادة كبيرة في الإنفاق لتعزيز إيرادات النفط

الاقتصاد الليبي يحتاج إلى زيادة إنتاج النفط

لندن (رويترز) - قال مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية لرويترز إن خطط ليبيا لزيادة إنتاجها النفطي إلى خمسة أمثاله بنهاية العام لن تكلل بالنجاح حتى تخصص الحكومة أموالا لإصلاح الضرر في البنية التحتية النفطية.

وقال صنع الله «إذا تلقينا نحو مليار دولار فسنفعل الكثير» مضيفا أن المؤسسة قدمت ميزانيتها إلى المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في الثالث من يوليو تموز ولا تزال تنتظر الأموال.

وانخفض إنتاج ليبيا -التي تحوز أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا- إلى 207 آلاف برميل يوميا من النفط الخام هذا الأسبوع من ذروته البالغة 1.6 مليون برميل يوميا قبل أن تقع البلاد في براثن الحرب الأهلية.

وتعتمد ليبيا كلية تقريبا على إيرادات النفط لتغطية إنفاقها ومواجهة أزمة حادة في السيولة النقدية تسببها الانقطاعات في صادرات النفط لكن صنع الله قال إن الأموال التي ستنتجه إلى المؤسسة الوطنية للنفط ستدر زيادة كبيرة في إيرادات البلاد من خلال زيادة مبيعات النفط.

وتخطط المؤسسة التي وحدت مؤخرا فرعيها المتنافسين في شرق وغرب البلاد لزيادة إنتاج النفط إلى أكثر من 900 ألف برميل يوميا بنهاية العام وإلى 1.2 مليون برميل يوميا في غضون عام.

لكن المؤسسة تواجه مشاكل تتمثل في تردي الوضع الأمني وشح السيولة المالية.

وقال صنع الله إن الطاقة التخزينية في الموانئ وهي عامل مهم في تصدير النفط هبطت إلى 750 ألف برميل من ستة ملايين برميل بسبب هجمات متكررة على مرافئ التصدير وحرب أهلية إضافة إلى هجمات من متشددي تنظيم الدولة الإسلامية.

وأضاف أن المؤسسة تدين أيضا بعشرات الملايين من الدولارات لشركات دولية للخدمات النفطية وحذر في وقت سابق هذا الأسبوع من أن صداما يلوح في الأفق بين حرس المنشآت النفطية والجيش الوطني الليبي الموالي للحكومة في الشرق يهدد بإحداث مزيد من الضرر في البنية التحتية النفطية.

وتابع أن المؤسسة تدين بنحو 80 مليون دولار لشركة واحدة للخدمات النفطية امتنع عن تسميتها.

وقال صنع الله «هم يفكرون في إنهاء أنشطتهم في البلاد لكنهم قرروا البقاء بعد اجتماعي معهم. هم يعملون في ليبيا منذ 50 عاما».

وأضاف أن توحيد المؤسسة يؤتي ثماره. ويخطط صنع الله لزيارة مدينة بنغازي في الشرق خلال أسبوعين لتهدئة التوترات. وقال إن هناك دعما واضحا من المجتمع الدولي والقوى الغربية للمؤسسة الوطنية للنفط وهو ما يساعد الأطراف المختلفة على التوافق.

ومضى قائلا «إنهم (المجتمع الدولي) يعترفون بالمؤسسة ككيان محايد يسعى للاتحاد وإنقاذ البلاد».

وقال صنع الله إن الوضع لا يزال غير آمن لإرسال أطقم إصلاح إلى السدر ورأس لانوف وهما ميناءان رئيسيان من المنتظر إعادة فتحهما بموجب اتفاق تم التوصل إليه مؤخرا مع الحراس الذين يغلقونهما حتى يتم رفع حالة القوة القاهرة فيهما.

لكنه أضاف أن حقلي الشرارة والفيل النفطيين يمكنهما إضافة 200 ألف برميل يوميا إلى الإنتاج في غضون أسابيع إذا تم التوصل إلى اتفاق لإعادة فتحهما.

بدأوا مسيرتهم المهنية في هذا المجال

16 ألف خبير استثمار مالي اجتازوا امتحان المستوى الثالث من برنامج المحلل المالي المعتمد

مناف الشيفي

أعلن معهد المحللين الماليين المعتمدين، الجمعية العالمية لمتهني الاستثمار التي تضع أعلى معايير التعليم والأخلاقيات والتميّز المهني، بأن 54 في المائة من المرشحين البالغ عددهم 28.884 مرشحاً الذين تقدموا لامتحان المحلل المالي المعتمد - المستوى الثالث في يونيو 2016 قد نجحوا في اجتياز الامتحان الثالث والأخير. واستناداً إلى الخبرة ومتطلبات العضوية الضرورية الأخرى سيصبح هؤلاء المرشحين الناجحين من حملة شهادة معهد المحللين الماليين المعتمدين ابتداءً من مطلع أكتوبر 2016، وبالتالي سيبدأون مسيرتهم المهنية كخبراء لإدارة الاستثمار تتمثل مهمتهم بتعزيز معايير التفوّق المهني في قطاع المال والاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ما نسبته 46 في المائة من المرشحين البالغ عددهم 50.230 مرشحاً الذين تقدموا لامتحان المحلل المالي المعتمد - المستوى الثاني في يونيو 2016 قد اجتازوا الامتحان بنجاح، بينما نجح ما نسبته 43 في المائة من المرشحين البالغ عددهم 58.677 مرشحاً الذين تقدموا لامتحان المحلل المالي المعتمد - المستوى الأول.

أما على المستوى العالمي فقد نجح ما نسبته 46 في المائة من المرشحين البالغ عددهم 64.020 مرشحاً في اجتياز امتحانات المستويات الثلاثة الأول والثاني والثالث. (طالعوا معدلات النجاح الأرشيفية).

وبلغ عدد المرشحين الذين تقدموا لامتحان المحلل المالي المعتمد من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في يونيو الماضي 3.726 مرشحاً، بزيادة نسبتها 8 في المائة مقارنة مع العام الماضي.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة أكبر مصدر للمرشحين المتقدمين لامتحان المحلل المالي المعتمد في المنطقة، حيث بلغ عددهم 1.557 مرشحاً، بزيادة نسبتها 11 في المائة مقارنة مع عام 2015.

بلغ عدد المرشحين المتقدمين للامتحان من المملكة العربية السعودية 482 مرشحاً، بزيادة نسبتها 12 في المائة مقارنة مع عام 2015.

بلغ عدد المرشحين المتقدمين للامتحان من البحرين 316 مرشحاً، ومن قطر 170 مرشحاً، ومن سلطنة عمان 97 مرشحاً، من لبنان 387 مرشحاً، ومن الأردن 103 مرشحين، ومن مصر 410 مرشحين، والتي شهدت جميعها زيادة ملحوظة بعدد المرشحين.

بلغ عدد المرشحين المتقدمين للامتحان من الكويت 204 مرشحين، وبذلك تكون الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت انخفاضا هامشيا بعدد المرشحين.

وفي هذا السياق، قال بول سميث، عضو معهد المحللين الماليين المعتمدين والرئيس والرئيس التنفيذي لمعهد المحللين الماليين المعتمدين: «انتهز هذه الفرصة لتهنئة المرشحين الناجحين الذين أبدوا التزامهم بأعلى معايير المعرفة والأخلاقيات والتميّز المهني. ونحن في معهد المحللين الماليين المعتمدين نطمح إلى تنمية مهارات خبراء المستقبل في إدارة الاستثمارات لأسواق المال العالمية. لقد قام المرشحون الجدد بخطوتهم الأولى لنيل شهادة وعضوية المعهد في سياق سعينا لتنمية وتطوير الكفاءات المهنية الاحترافية، وتعزيز السلوك الأخلاقي في أسواق الاستثمار، وبناء صناعة جديرة بالثقة تضع مصالح المستثمرين فوق مصالحهم الخاصة وكل ما عداها من المصالح».

ويتوجب على الراغبين في الحصول على شهادة وعضوية معهد المحللين الماليين المعتمدين اجتياز ثلاثة مستويات من الامتحانات والتي تُعرف على نطاق واسع بكونها الأشد صرامة في مهنة الاستثمار، وأنهم اكتسبوا الخبرة المطلوبة والمحددة بالعمل لمدة أربع سنوات في قطاع الاستثمار، ووقعوا تعهداً بالالتزام بالميثاق الأخلاقي وميثاق المعايير المهنية للمعهد، وتقدموا بطلبات عضوية لجمعية المحللين الماليين المعتمدين حتى اكتسبوا حق الانتماء إلى عضويتها.

بدوره قال رونالد أوهانلي، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة ستيت ستريت جلوبال ادفايزرز: «يسرنا الإشادة بمعهد المحللين الماليين المعتمدين لجهوده المتواصلة لتعزيز الأسس المهنية والأخلاقية لصناعتنا والتمسك بأعلى المعايير في إصدار شهادات المحلل المالي المعتمد المرموقة. كما ننتهز هذه الفرصة لتهنئة جميع المرشحين الناجحين. ونحن إننا نفخر بشراكتنا المثمرة مع معهد المحللين الماليين المعتمدين ونشجع بقوة كل مرشح للاستفادة من الفرص العديدة للتعلم المستمر والحصول على الشهادات والمعرفة التي من شأنها تحسين صناعتنا ونوعية خدماتنا وتفاعلنا مع عملائنا».

ويخصص المرشحون الناجحون نحو 1.000 ساعة في المتوسط لدراسة المنهاج الذي يضم 8.500 صفحة، ويغطي منهاج برنامج المحلل المالي المعتمد مجالات المعايير الأخلاقية والمهنية، وتحليل الأوراق المالية وتقييمها، وتمويل الشركات، والاقتصاد، والأساليب الكمية، والأسهم، والدخل الثابت، والاستثمارات البديلة، والمشتقات المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والتخطيط لإدارة الثروات. ويوفر برنامج معهد المحللين الماليين المعتمدين في العمق والنطاق قاعدة قوية للتحليلات الاستثمارية المتقدمة ومهارات إدارة المحافظ الاستثمارية في العالم الحقيقي، ويمنح خبراء الاستثمار مزايا تعزز مؤهلاتهم المهنية والوظيفية.

من ناحيته قال يماي لي، عضو معهد المحللين الماليين المعتمدين، ونائب الرئيس التنفيذي لشركة إدارة الأصول الصينية: «تعتبر شهادة المحلل المالي المعتمد المعيار العالمي الذهبي المرموق للخبرة والمهارة والنزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية المهنية في قطاع الاستثمار. ونحن نشجع ونساند موظفينا للحصول على شهادات المحلل المالي المعتمد، والتي تثبت مدى التزامنا بعملائنا الكرام بتوفير أفضل المواهب والكفاءات لتلبية احتياجاتهم المتزايدة».

وبلغ إجمالي عدد المسجلين في دورة امتحان المحلل المالي المعتمد - المستوى الأول على الصعيد العالمي هذا العام التي نحو 102.514 مرشحاً جديداً. بزيادة سنوية قدرها 15 في المائة. وسجلت الصين أعلى نمو بعدد المرشحين المسجلين الجدد حيث بلغ عددهم 22.999 مرشحاً، لتتفوق بذلك على عدد المرشحين المسجلين في الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى.

وعقدت امتحانات المحلل المالي المعتمد لشهر يونيو 2016 للمستويات الأول والثاني والثالث في 258 مركزاً للاختبار في 197 مدينة في 91 دولة حول العالم، ومن الدول والمناطق العشر التي تميزت بالعدد الأكبر من المرشحين الذين تقدموا لامتحان برنامج المحلل المالي المعتمد الولايات المتحدة الأمريكية (31.501)، الصين (26.758)، الهند (12.117)، كندا (11.136)، المملكة المتحدة (9.717)، هونغ كونغ (5.359)، وسنغافورة (3.433)، واستراليا (2.915)، وجنوب إفريقيا (2.006)، وفرنسا (1.784).